UNDP

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF
INTERIOR AND
MUNICIPALITIES

Funded by the European Union

مشـروع التمكيـن البلـدي

ورقة التوصيات: سبل تعزيز دور المخاتير في دعم المجتمعات المحلية

لزيارة مواقعنا:

www.lb.undp.org
www.unhabitat.org/lebanon
eeas.europa.eu/delegations/lebanon_en
ec.europa.eu/trustfund-syria-region/index_en

ورقة التوصيات: سبل تعزيز دور المخاتير في دعم المجتمعات المحلية

1- المقدّمة

تضطلع المديرية العامّة للإدارات والمجالس المحلية بدور أساسي في دعم وزارة الداخلية والبلديات بهدف توفير الرقابة الإدارية، وبناء القدرات، ودعم التخطيط القائم على الأدلة للمخاتير والبلديات اللبنانية واتحادات البلديات. وفي إطار هذه المهمة، وبدعم من مشروع التمكين البلدي، أطلقت المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية سلسلة برامج حوارية للمخاتير والبلديات واتحادات البلديات لمناقشة مواضيع رئيسية مهمّة على الصعيد المحلي. وتتمثّل الأهداف العامّة لسلسلة البرامج الحوارية في ما يلي:

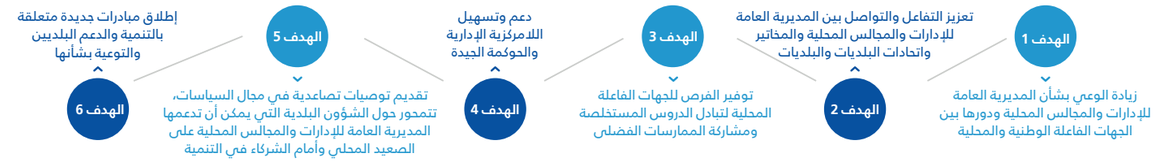

في 31 آذار/مارس، نظّمت المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية برنامجًا حواريًا حول «تعزيز دور المخاتير في دعم المجتمعات المحلية» بمشاركة اتحادات البلديات، وأصحاب المصلحة على الصعيد البلدي، والشركاء في التنمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والممثلين المجتمعيين، ووسائل الإعلام.

2- المعلومات الأساسية

المخاتير/المختارات هم أشخاص يُنتخبون محليًا لقيادة مجتمع محلي معيّن (حيّ أو قرية). وقد أنشأت الإدارة العثمانيّة في العام 1861 دور المختار في كلّ قرية أو حيّ يحتوي على 500 مقيم على الأقلّ. وتولّى المخاتير بشكل رئيسي تحت حكم العثمانيين إدارة عملية فرض الضرائب ومراقبة الشؤون المالية في القرية أو الحيّ. وأُصدر «قانون المخاتير» في العام 1928 تحت الحكم الفرنسي وتمّ تحديثه في العام 1947. وحدّد القانون مهام المخاتير في مجالات الإدارة العامة، والشؤون المالية، وإدارة العقارات، والأمن العام، والعدالة العامة، والزراعة، والصحة العامة. أمّا اليوم، فيقوم المخاتير بتسهيل ومعالجة وتصديق المعاملات الإدارية المتعلقة بمكتب التسجيل، مثل إعطاء شهادات الولادة والوفاة والزواج، وشهادات الإقامة، وتجهيز بطاقات الهوية وجوازات السفر، والتصديق على الصور. وبالتالي، يضطلع المخاتير بدور أساسي في دعم المجتمعات المحلية. ويقع الجهاز اليوم ضمن اختصاص وزارة الداخلية والبلديات.

إنّ وجود المخاتير على مقربة من المجتمعات، بالإضافة إلى الثقة التي يكتسبونها من عملهم، يجعلهم أساسيّين بالنسبة للسكّان، الذين يعرفونهم المخاتير أحيانًا من جيل إلى آخر. وبمفهوم أوسع، يحافظ المخاتير على العلاقات الاجتماعية في المجتمع، ويمثّلون دائرتهم أمام مؤسسات أخرى تابعة للدولة. وبالتالي، يُعتبر المخاتير «أدنى» ولكن أقرب طبقة من هيكلية الدولة اللبنانية بالنسبة للمواطنين. ويضطلع كذلك المخاتير عادة بدور أساسي في حلّ النزاعات، ويمثّلون الإدارة المركزية – الأمر الذي يُعتبر مهمًّا للقرى البعيدة.

ويُشكّل المخاتير جزءًا من مهمة المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية في مجال بناء القدرات. ويهتمّ الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان – وهو مؤسسة عامّة تخضع لوصاية وزارة الداخلية والبلديات – بتقديم الدعم للمخاتير، لا سيما عن طريق توفير خدمات اجتماعية متنوعة، بما فيها تعويض نهاية الخدمة، والمساعدة أثناء الوفاة، ومنحة الزواج، ومنحة الولادة. وتطبيقًا للقانون، لا يتلقّى المخاتير أي راتب من الدولة، ولكنّهم يستطيعون الحصول على رسم معقول من المواطنين مقابل خدماتهم، مثل التصديق على جوازات السفر، والإرث، والمعاملات العقارية.

3- أعضاء الحلقة والنقاش الرئيسي

تضمّنت الحلقة الثالثة من سلسة البرامج الحوارية التي تنظّمها المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية متحدّثين رئيسيّين وخبراء في المواضيع المختارة، شاركوا آرائهم ومخاوفهم وناقشوا الممارسات الفضلى والدروس المستخلصة حول دور المخاتير. وتألّف أعضاء الحلقة من:

- السيدة فاتن أبو حسن، المديرة العامة للمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
- السيد جلال محمد كبريت، المدير العام للصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان
- السيدة جوزيان خليل، مختارة ذوق مكايل
- الدكتور أندريه سليمان، الممثّل القطري، المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية

وشملت نقاط النقاش الرئيسية:

- الطرق والوسائل المحتملة لتوحيد الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين المخاتير، ورابطة المخاتير، والمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، ووزارة الداخلية والبلديات، بما في ذلك من خلال الخط الساخن والموقع الالكتروني للمديرية العامة اللذين لا يزالان قيد الإعداد حاليًا.
- دور المخاتير/المختارات في تعزيز اللامركزية وتوفير خدمات أفضل للمواطنين.
- طرق مواجهة التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي من وجهة نظر المختارات وأهمية وجود مختارات نساء.
- الأدوار والتحديات والاحتياجات المتعلقة بالصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان.

وتطرق النقاش إلى التحديات المتنوعة التي يواجهها المخاتير. وترد في الجدول أدناه التحديات والتوصيات ذات الصلة الناتجة عن النقاش. وقد أرفقت بهذه الوثيقة قائمة بالأسئلة الموجّهة لأعضاء الحلقة.

يمكن مشاهدة الحلقة كاملة على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=8APkrEUOuWY

التحدي	التوصية	الإطار الزمني	الجهات المقدّمة للدعم
التحديات التنظيمية			
• الحاجة إلى تعريف المخاتير على مدونة الأخلاقيات الجديدة	• تعريف وتدريب المخاتير على مدونة الأخلاقيات المُصاغة حديثًا	• على المدى القصير (2023-2022)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
• وجود ثغرات في التواصل بين المخاتير والبلديات والمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية	• شمل المخاتير في استراتيجية التواصل والحضور الخاصّة بالمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية؛ والاستفادة من الحضور الالكتروني للمديرية العامة (الموقع الالكتروني، الخط الساخن، إلخ) لزيادة المعرفة بولاية المخاتير.	• على المدى القصير (2023-2022)	• الجهات المانحة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية
• وجود ثغرات في القدرات، لا سيما في ما يتعلق بأدوار ومسؤوليات المخاتير	• صياغة وتنفيذ برنامج لبناء القدرات للمخاتير، بدءًا من المواضيع ذات الأولوية ومواد التدريب المرتبطة بها، واستكمالها بإقامة شراكات مع مراكز متخصصة للتعليم المستمر وبتحديث المواد الموجودة. • يجب أن يتضمّن المرصد البلدي المنتظر التابع للمديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية وحدات عن المخاتير للسماح بجمع وتحليل التوجهات والاحتياجات من ناحية تنمية القدرات/غيرها.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
• غياب مكان عمل مخصّص للمخاتير	• توفير مكان عمل مخصّص للمخاتير في مكاتب البلدية، وتوفير الاتصال بالإنترنت وغرف للأرشيفات.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	• البلديات • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
• محدودية التنسيق مع الجهات المانحة	• شمل المخاتير في اجتماعات التنسيق بين الجهات المانحة المحلية والوطنية لمشاركة المعلومات ومتابعة المبادرات والمشاريع المنفذة من قبل الشركاء في التنمية.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
• التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي	• تنفيذ برامج تدريبية للمخاتير لتعميم تطبيق المساواة بين الجنسين ودعم وجود مختارات نساء.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
التحديات القانونية			
• يقتضي قانون المخاتير أن يدير مختار واحد، بمساعدة مجلس مؤلّف من ممثلين محليين، كلّ قرية أو بلدة أو حي يتجاوز سكّانه 500 ألف شخص – ويؤدي ذلك إلى وجود عدد كبير من المخاتير من حيث نصيب الفرد	• تحديث وتعديل «قانون المخاتير» لزيادة عدد السكان المشمولين تحت إدارة المخاتير.	• على المدى الطويل (2026-2024)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
• النقص في التفاصيل المتعلّقة بتحديد دور المخاتير بموجب القانون	• تحديث وتعديل القوانين المتعلقة بدور المخاتير وتوفير التدريب بشأن القوانين المعدلة.	• على المدى الطويل (2026-2024)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
التحديات المالية			
• الرسوم مقابل الخدمات التي يقدمها المخاتير ليست موحدة	• تحديث وتعديل القوانين ذات الصلة، بما في ذلك تعديل مشروع المرسوم الذي يحدّد التعويضات للمخاتير. • تحديد رسوم موحدة وضمان الشفافية والتوعية المجتمعية في هذا الموضوع.	• على المدى الطويل (2026-2024)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
التحديات التكنولوجية			
• يرتكز عمل المخاتير والمعاملات ذات الصلة على الأوراق • معرفة المخاتير في المجال الرقمي محدودة	• إطلاق تطبيق الهاتف المحمول المطوّر سابقًا للمخاتير والموقع الالكتروني للصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان، بما في ذلك تفاصيل الاتصال الخاصة بالمخاتير لتسهيل تواصل السكان مع المخاتير.	• على المدى القصير (2023-2022)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
	• استهداف المخاتير في التدريب المتعلّق بالرقمنة. • إضافة عناصر تدريبية حول الرقمنة إلى برامج بناء القدرات الموجودة. • إنشاء نظام رقمي للإدارة الداخلية للصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان، لتسهيل المعاملات والحد من الأخطاء.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	
• يجد السكان في المناطق النائية صعوبة في الوصول إلى المخاتير والحصول على الوثائق في الوقت المناسب	• تمكين المخاتير من استخدام التوقيعات الالكترونية، لتجنيب السكان قطع مسافات بعيدة للحصول على الوثائق الرسمية.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية
• غياب نظام أرشفة لتسهيل تقديم الخدمات من قبل المخاتير والحفاظ على الذاكرة المؤسسية للمخاتير	• أرشفة ملفات المخاتير وجعلها مركزية.	• على المدى المتوسط (2024-2023)	• الجهات المانحة/المجتمع المدني/مراكز الأبحاث المتخصصة • المديرية العامة للإدارات والمجالس المحلية، الصندوق التعاوني للمخاتير في لبنان/ مديرية الأحوال الشخصية